

## قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

نحن شاروق الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "الديوان العام" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٢٥٠٠ ج . م ( ألفان وخمسمائة جنيهه ) زيادة على الاعتماد المدرج لمصروفات تنفيذ القانون الخاص بتسوية الديون العقارية .

لِيؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لهُلى وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٦٥ ( ٥ مايو سنة ١٩٤٦ )

شاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل هدى

وزير المالية

إسماعيل هدى

## قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

نحن شاروق الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ٧ "مصلحة الجمارك" اعتماد إضافي قدره ٣٠٦٠٠ جنيهه ( ثلاثون ألفاً وستمائة جنيهه ) منه ٣٠٠٠ ج . م في الباب الأول "ماهيات وأجر ومرتببات" و ٢٧٦٠٠ ج . م في الباب الثاني "مصروفات عامة" لتسوية التجارزات في بعض بنود هذين البابين .

لِيؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

أمرنا بما هو آت :

١ - لُوخص بإنشاء كنيسة لطائفة الأقباط الأرثوذكس بنسدر بنى سويف بمديرية بنى سويف ، في المكان المبين على الرسم ، وبالشروط المدققة في الأوراق المتقدم ذكرها .

٢ - لهُلى رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بقصر القبة في أول جمادى الثانية سنة ١٣٦٥ ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٦ )

شاروق

هوانين . هراسيم . شرارات ، الخ .

## قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

نحن شاروق الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١ "المخصصات الملكية" فرع ٣ "ديوان جلالة الملك" باب ٢ "مصروفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٢١٠٠٠ جنيهه ( واحد وعشرون ألف جنيهه ) لتسوية التجارزات في بعض بنود هذا الباب .

لِيؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لهُلى وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٦٥ ( ٥ مايو سنة ١٩٤٦ )

شاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل هدى

وزير المالية

إسماعيل هدى